لانتفاء القطع ومن قلد غيره لذلك لم يصح ايمانه لعدم امنه القطعي غير المعصوم الخ اس
الانتفاء من غير عصيان مطلقا لان النظر شرط كمال فمن كان فيه اهلية النظر ولم
ينظر فقد ترك الاولى الخ اس ايمان المقلد صحيح ويجب عليه النظر وهو يجاب على
المحوط بالمخلفه وما احسن قول بعضهم عاب الكلام اناس لا خلاق لهم
وما عليه اذا ما عاب قوم من مضر ما مضر مضى في الفتوحات الا ترى ضوء الشمس
والقول الحق الذي عليه المعقل من هذه الاقوال الثلث القول الثالث والصواب انه هذا
الخلاف اي جاري النظر الموصل لمعرفة الله وفي غيره كالنظر الموصل لمعرفة
الرسل خلافا لمن خصه الخلاف بالنظر غير الموصل لمعرفة الله تعالى وقال اما النظر
الموصل لمعرفة الله تعالى فهو واجب بالاجماع وقد جرى على ذلك الشيخ عبد السلام
والراجح انه لا فرق في هذا الخلاف بين اهل الامصار والقرى وبين من نشأ في ارض
جبلية فالذي حصه عن نشأ في جبل دون اهل الامصار والقرى وقد جرى
على ذلك الشيخ عبد السلام ايضا قال البرزلي وقد كتبت امرأة بحضرتي في زمن
صغرى وذكرتا الذنب فقالت احداهما الله يغفر لنا فقالت الاخرى بغير لنا ان وقع
الله الذي خلقه هو ايضا اه ومثل ذلك كثير في الناس ممن يعتقد انه الصحيح
انبيا وهذا كفر ومنهم من هلك البعث ويقول مات ثم جاء واجبر بذلك الى غير ذلك
من الكفر الصريح وحكى الامدي اتفاق الاصحاب على انتفاء كفر المقلد وانه لا يرد
القول بعدم صحة ايمانه الا الاقل هذا ثم الجبائي من المعتزلة وذكرت جمع من بعضهم
انه لم يكفر وجوب المعرفة اصلا وقال انها حاصلة بالفطرة واستدل لذلك بقوله
تعالى وفطرة الله الخ فطر الناس عليها وبقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على
الفطرة ولذلك قال ابو اسحاق المروزي اجمع اصحابنا على ان العوام يوسنون
عارفون ببراهين وايمانهم صحيح الجنة كما جاءت به الاخبار واتفقت به الاجماع فانه فطرتهم
جبلت على توحيد الصانع وقدمه وحدوث ما سواه وان يجب ان يعبد وحده كما انتهى
من اصطلاح المتكلمين والله اعلم وبعضهم حقق فيه الكفاية اي بعض القوم كما انتهى
السيد حقق في ايمان المقلد البيان عن حاله بما يصيره الخلاف في الاكتفاء بالتقليد
وعدم الاكتفاء فظهر التحقيق بطريقة ما ذكر انه على الوجه الحق وعلى اثبات الذي

بدليل

بدليل والاول هو المراد هنا وقوله فقال الخ معطوف على قوله حققه فيه الكفاية
من عطف المفصل على المجمل وقوله ان يجزم بقول الغير اي ان يجزم المقلد بصحة قول
الغير جزما قويا بحيث لو رجح المقلد بالفتح لم يرجح المقلد بالكسر وقوله كما اوضحناه
في الايمان وعلى هذا يحمل القول بكفاية التقليد فيكفيه ذلك في الاحكام الدنيوية
فيناكح ويقيم ويتوارث ويرثه المسلمون ويرثهم ويصلى عليه ويدفن في مقابر
المسلمين وفي الاحكام الاخروية ايضا فلا يخلد في النار ان دخلها ويحاسب في الجنة
وهو موسوس عاص بترك النظر ان كان فيه اهلية النظر وقوله والاثم يزول في
الضرير اي وان لم يجزم المقلد بصدق قول الغير جزما قويا بان كان جازما لكن لم
يرجح المقلد بالفتح لرجح المقلد بالكسر لم يزل واثما في الضرير لانه قادر على الثلاث والتردد
وعلى هذا يحمل القول بعدم كفاية التقليد والخلاف انما هو في المقلد الجازم واما
الشاك والظان فمتفق على عدم صحة ايمانهما وان كان كلام المصنف يوهم خلاف ذلك و
الخلاف في ايمان المقلد انما هو بالنظر لاحكام الاخرة وفيما عند الله واما بالنظر الى
احكام الدنيا فيكفي فيها الاقرار فقط فمن اقر جرت عليه الاحكام الاسلامية ولم يحكم
عليه بالكفر الا ان اقترن بما يقتضي الكفر كالسجود للصنم واجزم اي اعتقد اعتقادا
جازما والمراد طلب بدل كل مكلف من ذكر وانثى حر وعبد في اوائل قال الصم في شرحه
والكلام السابق في قوله فكل من كلف انما هو المعرفة واجبة على المكلف وهذا افاد
انها اول واجب ثم هذه المسئلة ليست من اركان الدين المعتقدة كيف والاصح كفاية
التقليد وقوله بانا اولا متعلق باجزم واصله اول الشيء على وزن افعل قلبت الهمزة
الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان احدهما ان يكون
بمعنى سابق فيكون منصرفا مسنونا ومنه قولهم الحمد لله اولا واخرا والثاني ان يكون
صفة فيكون افعل تفضيل بمعنى اسبق فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل
فان جعل في النظم على الاول فلا اشكال وان جعل على الثاني فمضروفه ومذ في المضاف
اليه تقديره اي النظر وقوله مما يجب اي مذ الذي يجب في الاسم موصول ومن تبعيضية
وهو صفة لاول والعائد الاول والمضاف اليه الكاف في اليه والاستعمال الثاني
والاصل انا اول شيء مما يجب وقوله معرفة خبر انا والتنوين للتعظيم وهو من عند